'حركة 20 فبراير' : توضيحات حول بعض المشاكل الداخلية

تَدُور عدة نقاشات غير مُبرمجة داخل "حركة 20 فبراير"، حول العديد من القضايا النضالية، أو العَمَلية، أو التنظيمية، أو السياسية. ويتبادل مُمُناضِلُو "حركة 20 فبراير" انتقادات كثيرة فيما بينهم. ونُقَدّم في ما يلي عرضا مُوجزا لبعض القضايا التي أُثِيرَت، بشكل أو بآخر، داخل "حركة 20 فبراير". ونفحص مدى صِحّة بعض المواقف. والهدف من هذا النص هو تعميم النقاش، وتبادل الآراء، وتعميق التحليل، ونقد بعض الأفكار التي يُمكن أن تَضرّ ب "حركة 20 فبراير".

1) ما هو نوع الكلام الذي نحتاجه حول "حركة 20 فبراير" ؟

هل نريد كلام المُجاملة أو المدح أو التّعظيم، وذلك بِدَعْوى رفع المعنويّات، أم هل نريد خطاب العقل، والمنطق، والوضوح، و**النقد**، والإصلاح، و**التثوير**؟ قد يكون النقد مؤلما، لكن التقدم يبقى مستحيل التحقيق إذا لم نستعمل منهج التَّقْييم والنّقد.

2) كيف حال "حركة 20 فبراير" اليوم خلال سنة 2012 ؟

إذا قبِلنا بمنهج الصراحة، و**الوضوح**، و**النقد**، فيجب، في هذه الحالة، أن نعترف أن "حركة 20 فبراير" هي اليوم في حالة **ضُعف**، أو تردّي، أو تخلّف، وذلك بالمقارنة مع ما نطمح إليه، أو مع ما هو ممكن التحقيق.

ويرى كل مُمُ لاحظ أن مستوى مشاركة مناضلي أحزاب اليسار في "حركة 20 فبراير" لا زال ضعيفا، ودون المستوى المُمُ مكن. (ونقصد بعبارة "أحزاب اليسار" : "حزب النهج"، "حزب الطليعة"، "حزب الاشتراكي الموحد"، و"حزب المؤتمر الاتحادي"). وعلى مستوى الخطاب السياسي، كل أحزاب اليسار تساند "حركة 20 فبراير" وتُمَجّدُها. لكن على أرض الواقع، تبقى مشاركة مناضلي وأُطُر أحزاب اليسار أقل من المستوى المطلوب، أو المُمكن.

3) وبتركيز، ما هو سبب تخلّف "حركة 20 فبراير" ؟

أسباب هذا التخلّف كثيرة ومُعقّدة. وأهم هذه الأسباب تَكْمُنُ **أوّلا** في ضُعْف أحزاب اليسار. وتكمن **ثانيا** في ضُعف النضج السياسي لدى المُناضلين، وكذلك لدى جماهير الشعب.

فهناك ترابط عضوي مَتِين بين هذه الظواهر المُجتمعية الثلاثة التالية : 1) النضج السياسي لدى جماهير الشعب، 2) مستوى تطور أحزاب اليسار، 3) مستوى تطور "حركة 20 فبراير".

وإذا أردنا أن نُساهم في رفع مستوى فَعَالِيّة "حركة 20 فبراير"، فيلزمنا أن نساهم في رَفْع مستوى النضج السياسي لدى مناضلي "حركة 20 فبراير"، ولدى جماهير الشعب، وأن نشارك كذلك في الإرتقاء بمستوى فعالية قوى اليسار. ولا تُتُوجد حِيّل بديلة أخرى في هذا المجال.

4) هل "حركة 20 فبراير" تحتاج إلى التّصْعِيد في أساليب نضالها ؟

بعض الآراء تعتقد أن السبب في ضعف "حركة 20 فبراير" يأتي من كونها بقيت في رَتَابة، أو في "رُوتِين"(Routine)، أو يأتي من كونها سِلْمية، وَخَالِيّة من الأحداث المُثيرة. وتَظُن هذه الآراء أن الحَلّ

يكْمُن في اللُّجُوء إلى "التّصعيد". ويَعْتَبِرُون ب "التّصعيد" : اللجوء إلى أساليب نضالية من مستوى أعلى، بمعنى أن تكون جَذْرِية، أو صِدَامِيّة، أو عَنِيفَة. وهذا رأي سطحي. لماذا ؟

أولا، لأنه لا يدرك الأسباب الحقيقية لضعف الحركة.

وثانيا، لأنه لا يدرك أن خروج "حركة 20 فبراير" من الأساليب النضالية السّلمية إلى الأساليب العنيفة سيؤدي بسرعة إلى نفور الجماهير، أو إلى ابتعادها عن "حركة 20 فبراير".

وثالثا، لأن هذا الرأي لا يُدرك أن اللّجوء إلى العنف يخلق مشاكل جديدة، دون أن يَحُلّ أي مشكل من بين المشاكل القديمة.

ورابعا، لأن ذلك الرأي لا يُدرك أن منطق العنف يصعب التحكم فيه. وأن كل عنف يُوَلّد عنفا مُضَادّا. ويُنْتِج ضحايا مُتنوّعين، ومُتَكَاثرين. بل قد يؤدي إلى تطورات مؤلمة، أو مَأْسَاوِيّة. وقد يكون ضِمْنَها جرحى، ومُعتقلين، ومَعْطُوبين، ومسجونين، وقتلى، ويتامى، وأرامل، وأمّهات حزينات.

وخامسا، لأن التجارب تُذَكّرنا بأن العنف لا يصلح كوسيلة لحل المشاكل السياسية إلا في حالات استثنائية جدّا.

وسادسا، لأن تجارب تونس، ومصر، واليمن (وعلى خلاف تجارب ليبيا وسوريا)، بَيّنَت أنه بالإمكان تغيير النظام السياسي، أو على الأقل خلخلته عبر إسقاط رأسه، وذلك عبر مُظاهرات جماهيرية، حاشِدة، دورية، مُتواصلة، وسِلميّة.

5) ما هو الجوهر في طبيعة "حركة 20 فبراير" ؟

جوهرها هو أنها**حركة نضال جماهيري مُمُشترك**. فهي حركة مناضلة، شعبية، ديمقراطية، ثورية، وسلميّة. وتُريد تغيير المجتمع، وتطمح إلى تغيير النظام السياسي، والاقتصادي، والأخلاقي، والفكري.

و**ما معنى "النضال"** ؟ أن "تناضل"، معناه أنك تشارك في العمل من أجل تغيير المجتمع، وأنك تهدف من خلال الرغبة في تغيير المجتمع، ليس إلى خدمة مصالحك الخاصة، أو خدمة مصالح عائلتك، أو قبيلتك، أو حزبك، وإنما النضال معناه أنك تهدف إلى **خدمة مصالح مُجمل الشعب**، أي أنك تهدف إلى تحرّر مُجمل مُكَوّنات الشعب من الفساد، ومن الاستبداد، وأنك تهدف إلى **تحقيق طُمُوح الشعب**، نحو الكرامة، والحرية، والعدالة الاجتماعية.

لكن المُؤسف، هو أن غالبية مناضلي "حركة 20 فبراير" لا يعتبرون **النضال مَجَالا للبحث العِلْمِي**. فمثلا، كم من المناضلين يدرسون عِلْمَ المُجتمع ؟ كم منهم يدرسون تغيير المجتمع كَعِلْم ؟ كم منهم يدرسون التجارب النضالية الماضية لكي يستفيدوا من دروسها، أو لكي يَتَفَادوا تِكْرَار أخطائها الماضية ؟ كم من المناضلين يَحرُصون على **إخْضاع عَمَلهم النضالي للعَقل، وللمنطق، وللعِلم** ؟

والخطير في الأمر، هو أن بعض المناضلين في "حركة 20 فبراير" بدأوا يُعادُون كل **نَظرية**، ويرفُضون كل **نقاش السياسي**، ويرفضون **قراءة** الوثائق أو الكُتب التي تُعطَى لهم، ويُعَادُون **العُلوم**، ويُمَجّدون **العَفْوِية**، ويُفضّلون **الإرْتِجَالِيّة**، ويُدَافِعُون عن نظرية جديدة وغريبة، حيث يَقُولون "أن المناضل النّمَوذجي هو الذي يُحَفّي الصَّبَاط" (أي بمعنى الشخص الذي يستهلك أحذيته عبر المشي الكثير في الشوارع). كأن النضال تَحوّل عندهم إلى رياضة "الماراطون" (Marathon).

وبعض المناضلين الآخرين في "حركة 20 فبراير" يقولون : "ما عندي مَا نْدير بالنظرية، ما عندي ما نْدير بالنقاش السياسي، المُهم هو أن تُحَفّي الصَّبّاطْ (الأحذية)، ومن لا يُحَفّي الصَّبّاط، لا حقّ له في الكلام". أصحاب هذا الرأي السابق يتناقضون مع المقولة الحكيمة والمُعترف بها عالميا، والتي تقول : "**لا حركة ثورية**

بدون فكر ثوري، أو بدون نظرية ثورية"، بمعنى : أن النضال السياسي لا يستطيع أن يكون فَعّالا إذا لم يكن مبنيا على المعرفة الثورية، و على الوعي الثوري، وعلى العِلم الثوري، وعلى الأخلاق الفاضلة.

وما معنى الرفض التّام للنظرية، معناه بالضبط هو تفضيل الجهل المُطلق. وكل من يرفض دراسة أية نظرية، يجهل أنه يحمل، وبشكل غير واع، عدّة نظريات مُبسّطة، بِبِدَائِية، وربّما سطحية. فلا بُدّ إذن من النقاش السياسي، ونشر الثقافة، وتبادل المَعَارف. ولا بُدّ أيضا من دراسة تراث الفكر الإنساني، ولابُدّ من الإطلاع على تراث النظرية الثورية، والاستفادة من كل التجارب والنظريات الموجودة في عالمنا اليوم. ومن يرفض ذلك، سيبقى جاهلا، بلا فَعَالية.

6) كيف نتعامل مع الأحزاب داخل "حركة 20 فبراير" ؟

رغم أن هذه القضية تُحْرِج بعض المناضلين المُحَزّبين (أي المُنتمين إلى أحزاب سياسية)، يلزم أن نتناولها بصراحة ووضوح. قبل ذلك، لنتساءل : ما هو الجوهر في "حركة 20 فبراير" ؟ الجوهر فيها هو أنها **حركة نضال جماهيري مشترك**، حركة تريد إسقاط الفساد والاستبداد، عبر أساليب التظاهر الجماهيري الحَاشِد، والسّلمي، والمُتواصل، حتى النصر. بمعنى أن "حركة 20 فبراير" ليست حركة جَمعيات، أو حركة نقابات، وليست حركة حزبية، ولا هي جبهة تجمع عدّة أحزاب، وليست حركة مطلبية عادية. بل "حركة 20 فبراير" هي حركة شعبية مفتوحة، يُشارك فيها كل المواطنون المُتّفقون على شعار «إسقاط الفساد، وإسقاط الاستبداد، وتحقيق الكرامة، والحرية، والعدالة الاجتماعية». ويَنْبَغِي أن تُشارك في "حركة 20 فبراير" **كل مُكَوّنات الشعب**، أي الشبّان والمُسنّون، العامِلون والعاطِلون، المُحَزّبُون وغير المُحَزّبين، الإسلاميون والعِلمانيون، الفتيان والفتيات، النساء والرجال، المُعتدلون والرّاديكاليون، إلى آخره.

ونتيجة لما سبق ذكره، يتوجّب على المناضلين المُحَزّبين **أن يشاركوا في "حركة 20 فبراير" كمواطنين أفراد، وليس كجماعات حزبية، مُنْسَجمة، ومُتَمَاسِكة**. وإذا فعلوا العكس، فإنهم سيضُرّن بأحزابهم، وسيضرّون كذلك ب "حركة 20 فبراير". لماذا ؟ لأن المناضلين المُحزّبين يميلون إلى العمل بِمَنْطِق **الحزب**. ومنطق الحزب هذا يدفعهم إلى مُمارسة نوع من "العَصَبية الحزبية". ويدفعهم منطق الحزب إلى تغليب آراء حزبهم على كل الآراء الأخرى. كما يدفعهم منطق الحزب إلى السيطرة على كل شيء، لفائدة حزبهم الخاص وحده. الشيء الذي يؤدي إلى نفور المناضلين غير المُحَزّبين من هذه الحركة، ويؤدي في النهاية إلى فشل هذه الحركة، ويؤدي كذلك إلى فشل الحزب المعني هو نفسه.

7) على المستوى التنظيمي : ما العمل لرَفْع مستوى فعالية "حركة 20 فبراير" ؟

هل نستمر على الشكل التنظيمي المُهَلْهَل، العفوي، المُتراخي، الإباحي، الإرْتِجَالِي، المُشَتّت ؟ هل من مصلحة "حركة 20 فبراير" أن تتوفر على تنظيمات مُحْكَمَة، وأن تعمل على أساس الالتزام، وعلى أساس الانضباط ؟

يجب أن نقولها بوضوح : **بدون تنظيم مُحْكَم، يستحيل الحُصول على أية فعاليّة مُرضية**. وغياب التنظيم المُحكم يؤَدّي بالضرورة إلى الفوضى، وإلى الضعف، وإلى التّشتّت، وإلى الفشل.

وبعض المناضلين يرفضون **هيكلة** أو **تنظيم** "حركة 20 فبراير"، ويَدّعون أن أي شكل من أشكال **التّنظيم** سوف يُؤدّي حَتْمًا إلى موت "حركة 20 فبراير". ويَفْتَرِضُون أن **العَفوية** (أي انعدام التّنظيم) هي السبيل الوحيد للنجاح. ويظهر كأن هؤلاء المناضلين يحملون في أذهانهم المُعَادَلة التالية : «التنظيم = سُلطة سلبية». كأنهم يعتقدون أن التنظيم هو مصدر كل المشاكل، والشُّرُور، والانحرافات، والمآسي. وهذا الإعتقاد ليس فقط خاطئا، بل إنه يقلب الأشياء على رأسها. لماذا ؟

أولا، التنظيم هو مجرد وسيلة من بين عدّة وسائل أخرى.

ثانيا، التنظيم هو نتيجة منطقية، تفرضها عَقْلَنَة العمل الجماعي (بينما الفوضى هي نتيجة للإرتجالية، وللأنانية، وللجهل).

ثالثا، التنظيم هو الوسيلة التي تُمكّن الجماعة المُشَتّتة من عَقْلَنَة مجهوداتها، بهدف توحيد أفعالها، وبهدف بُلُوغ مستوى مُتقدّم من الفَعالية.

رابعا، التنظيم هو توزيع المهام فيما بين أعضاء الجماعة. وتوزيع المهام يُصَاحبه بالضرورة نوع من الهَيكلة، أو مُستوى مُعيّن من التَّرَاتُبِية (أي تَرَاتُبِيّة في مُمارسة المسئوليات، وليس في قيمة الأشخاص).

وخامسا، بعض المناضلين يرفضون التنظيم، لأنهم يريدون أن يكون من حقّ أي فرد من الجماعة أن يفعل ما يحلو له، وأن يقوم بأية مُبادرة تُعجبه، أي أن يُنْجِز أي شيء، وكلّ شيء، دون أن يكون الجمع العام قد أسند له أية مُهمّة أو مسئولية، ودون أن يكون له أي تخصّص، ودون أن يخضع لأية مُرَاقَبة، ولا لأية مُحاسبة. (كما يمكن أن يحدث كعس ذلك، أي أن أولائك المناضلين يريدون إلغاء حق أي فرد من الجماعة من القيام بأية مُبادرة). وهذه هي **الفَوْضى**. ونتيجة الفوضى هي أن لا أحد يقدر على إِنْجَاز أي شيء ذي أهميّة. ولا أحد يستطيع مراقبة أو محاسبة غيره. فتموت الجماعة، وتموت المُبادرات، ويظهر الجمود، وتنتشر الرّداءة، والتخلّف، والإنهزام، والفشل، وفي النهاية، تموت حركة النضال المُشترك.

ويقول بعض المناضلين الآخرين أنهم يُعارضون "أية **هيكلة** تنظيمية لحركة 20 فبراير". ورفضهم "**للهيكلة**" هذا نابع من خوفهم من أن تتحوّل "حركة 20 فبراير" إلى نوع من "النقابة"، أو نوع من "الحزب"، أو نوع من "الإدارة". ويخشون من أن يُصبحون مُكبّلين بقوانينها الداخلية، أو مُثْقَلين بهياكلها التنظيمية، أو بالبيروقراطية. أو يخافون من أن تُصبح هذه الحركة مملوءة بالأفراد الانتهازيين، إلى درجة أن أية جماعة (حزبية أو غير حزبية) تُصبح قادرة على السيطرة بسهولة على "حركة 20 فبراير"، وقادرة على استغلالها.

لكن، إذا كان هذا التّخَوّف (المذكور سابقا) مُحتملا أو مَشْرُوعا، فإنه لا يُعْقَل أن نستنتج منه رفض أي شكل من أشكال الهيكلة التنظيمية. لماذا ؟

أولا، لأن رفض الهيكلة (أي رفضأيّ حَدّ أدنى من التنظيم) لا يحمي بالضرورة "حركة 20 فبراير" من الانحراف، أو من سيطرة قِوى حزبية عليها. على عكس ذلك، فإن غياب التنظيم، أو غياب الهيكلة، هو بالضبط الذي يُضعف "حركة 20 فبراير"، ويُعَرّضها لجميع الأخطار.

وثانيا، لأن انعدام الهيكلة، أو انعدام التنظيم، ليس هو أحسن السُّبُل التي تُمكّن "حركة 20 فبراير" من الدفاع عن نفسها. بل على عكس ذلك، عدم تنظيم "حركة 20 فبراير" هو الذي ينزع من هذه الحركة أية إمكانية للدفاع عن نفسها.

وثالثا، لأن رفض أية هيكلة، أو رفض أي تنظيم، يُؤدّي حَتْمًا إلى الفوضى، ثم إلى الضّعف، ثم إلى الفشل، ثم إلى موت "حركة 20 فبراير".

يجب **أن نُميّز بين مستويين من التنظيم** أو **الهيكلة**. هناك أولا مُستوى التنظيم على الصعيد **المَحلّي** (أي على مستوى المدينة)، وهناك ثانيا مُستوى التنظيم على الصعيد **الوطني**. وخلال المرحلة الحالية الانتقالية، يمكن ل "حركة 20 فبراير" أن لا تتوفّر على هيكلة على الصعيد الوطني. لكن مع مُرور الوقت، ومع تنامي "حركة 20 فبراير"، سوف يُصبح مُجْمَل المناضلين مُقْتَنِعين بضرورة وُجود حَد أدنى من التنسيق، أو التنظيم، أو التّشاور، أو التكامل، على الصعيد الوطني.

أما **على صعيد كل مدينة** على حِدَة، فَيَسْتَحيل على "حركة 20 فبراير" أن تُوجد، أو أن تستمر في الوجود، إذا لم تتوفّر على حَدّ أدنى من التنظيم (على صعيد كل مدينة مُحدّدة). بل إن **جَوْدَة تنظيم "حركة 20 فبراير"، على صعيد كل مدينة، هو الذي يُحَدّد قُوّتها، أو فَعَاليتها، أو استمراريتها.**

والتجربة تُبَيّن دائما أن "حركة 20 فبراير"، وفي أية مدينة كانت، لا يمكنها أن توجد، ولا يمكنها أن تستمر في الوجود، إلاّإذا توفّرت على **حَدّ أدنى من التنظيم** أو الهيكلة. ويجب أن يتجلى هذا التنظيم، مثلا، في تنظيم **جمع عام**، وفي تنظيم عِدّة **لجان** عَمليّة ومُتخصّصة. ومن بين هذه اللّجان، نذكر مثلا : لجنة التّنسيق، لجنة اللّوجِسْتِيك (Logistique)، لجنة الشّعارات، لجنة المالية، لجنة تُحَدّد مَسَار المظاهرة، لجنة الإعلام، لجنة مُكَبّرات الصوت، لجنة اللاّفِتات والمطبوعات، أو لجنة واحدة تجمع بين العديد من هذه المهام، إلى آخره. يمكن لهذه اللجان المُختصّة أن تختلف في أشكالها، أو في أسمائها، مُرورا من مدينة إلى أخرى. لكن بدون شكل من أشكال هذه اللجان الوَظِيفية، لا تستطيع "حركة 20 فبراير" أن تُفَكّر، ولا أن تعمل، ولا أن تُبرمج، ولا أن تُطَبّق، ولا أن تتقدّم.

وتستوجب الحاجة إلى الفَعالية، على صعيد كل مدينة، **أن نُخصّص لكل نوع من المهام لجنة مُحَدّدة** وقد سبق لي أن اقترحتُ هيكلة تنظيمية مُتكاملة ل "حركة 20 فبراير" على صعيد مدينة الدار البيضاء، وذلك تحت عنوان "حركة 20 فبراير : **القانون المُنظم لِلّجان المُختصّة**" (ويُمكن تنزيل هذه الوثيقة من الموقع : "http://LivresChauds.Wordpress.Com"). وقد اقترحتُ فيها تَكْوِين عدة لجان صغيرة مُتخصّصة، أبرزها : لجنة التنسيق، لجنة المالية، لجنة مُكبّرات الصوت، لجنة مسار المسيرات، لجنة اللافتات والمطبوعات، لجنة اليقظة والدفاع السلمي، لجنة الشعارات، لجنة الإعلام، لجنة الإبداع، ولجنة الإسعافات الطبية الأولية، ولجنة التحكيم في النزاعات. وأوضحتُ في هذا الاقتراح مهام كل لجنة، وشروط العضوية فيها، وكذلك العلاقات القائمة فيما بين هذه اللجان. ونَبّهتُ إلى ضرورة تنوّع وتكامل أعضاء هذه اللجان، بحيث تتكوّن من شُبّان ومُسِنّين، من مُبتدئين ومُجرّبين، من خبراء وغير خبراء، من مهنيّين وغير مهنيين، إلى آخره.

وبِدُون مثل هذه **القوانين الداخلية** المُنظّمة للجمع العام، ولمُختلف اللّجان، سيبقى عمل "حركة 20 فبراير" مُعَرّضا لخطر الفوضى، أو الرّداءة. وبعدما يُصادق الجمع العام على هذه القوانين الداخلية المُقترحة، سوف تصبح شرعية، ومُلزمة لكل المناضلين.

وبعض الآراء ترفض تكوين هذه **اللجان** بِدَعْوَى أنها كثيرة، أو بدعوى أننا لا نتوفّر على أعداد كافية من المناضلين لتطعيم هذه اللجان. وهذا الرأي خاطىء. لماذا ؟

أولا لأن تنظيم هذه اللجان ضروري، وبدون هذه اللجان لا يمكن أن يوجد أي نضال جماهيري مُشترك.

وثانيا لأن المواطنين أو المناضلين المشاركين في المُظاهرة، أو في المسيرة، توجد فيهم الكِفاية، ويمكن بسهولة أن نتّصل بهم فردا فردا، وأن نقترح على كل فرد مُؤَهّل منهم أن يُشارك في اللجنة التي تُلائم إستعداداته، أو تتماشى مع كفاءاته. وحتى إذا لم يتوفّر هؤلاء المواطنين على كفاءات، فمن المُمكن أن نقدّم لهم التكوين اللاّزم لكي يقوموا بالمهام المطروحة عليهم داخل هذه اللجان.

وبعض الآراء الأخرى ترفض تكوين هذه اللجان، وتقترح الإكتفاء بعدد قليل فقط من اللجان (مثلا لجنة واحدة، أو لجنتين فقط). وهذا الرأي خاطىء أيضا. لماذا ؟ لأن الإكتفاء بعدد قليل من اللجان يؤدي بالضرورة إلى تراكم مهام مُتعدّدة، ومُتنوّعة، ومُضْنِية، على عدد محدود جدا من المناضلين. الشيء الذي

يتجاوز طاقاتهم، ويؤدي إلى تَعَبِهم، أو إلى إرهاقهم، ثم يُؤَدّي إلى تَتَغَيّبهم، ثم إلى ابتعادهم. الشيء الذي يزيد في ضعف "حركة 20 فبراير".

8) هل نُلْغِي الدّورية الأسبوعية لأنشطة "حركة 20 فبراير" ؟

خلال بعض الفترات، يُحسّ بعض المناضلين بتعثّر "حركة 20 فبراير"، أو يتضايقون من صعوباتها، أو يحتارون من ضعفها، فيظنّون أن السبيل لمُعالجة هذه المشاكل، يكمن مثلا في إيقاف المُظاهرات أو المسيرات الدورية (المنظمة خلال يوم الرّاحة الأسبوعية)، أو استبدال المُظاهرات بأساليب نضالية أخرى مثل الإعتصامات، أو الوقفات الخطابية. أو يعتقدون أن الحل هو إيقاف الجُمُوعات العامة، أو إلغاء اللجان المُتخصّصة. ومثل هذه الاقتراحات خاطئة، وخطيرة. لماذا ؟ للأسباب التالية :

لنتساءل : ما هي "حركة 20 فبراير" ؟ وفي ماذا تتجسّد ؟ تتجسّد "حركة 20 فبراير" في ثلاثة أشياء رئيسية، وهي : (1) **المُظاهرة، أو المَسيرة**، وهي التي تُنظّم حسب دورية أسبوعية (خلال يوم الرّاحة الأسبوعية)، إمّا في ساحة عمومية ثابتة، وإمّا أنها تَطُوف داخل المدينة، عبر مَسَار مُستقر، أو مُتغيّر. (2) **اللّجان** العملية المُتخصّصة، وهي التي تُهَيّئ، وتنجز المهام التّقنية. (3) **الجمع العام**، وهو الذي يناقش، ويوجه، ويُقَرّر. هذه هي **الرّكائز الثلاثة** التي تنبني عليها "حركة 20 فبراير". وكلّما قَرّرنا إلغاء، أو إيقاف، إحدى هذه **الركائز الثلاثة**، فإن "حركة 20 فبراير" تفقد توازنها، فتسقط، وتتهاوى، وتتلاشى، وتصبح مُهدّدة بالتوقّف، أو بالزّوال، أو بالموت.

وعندما ندرس نشأة الثورة في تونس، ومصر، واليمن، وسورية (قبل اندلاع الحرب الأهلية)، خلال سنة 2011، نلاحظ أن قوتها، أو فعاليتها، كانت تتجسد في عناصر **بسيطة، دورية، وقارّة**. وأبرزها هي : **المظاهرة** الجماهيرية، الحاشدة، الاحتجاجية، والثابتة في دوريتها، والتي تنظم في ساحة ثابتة (ساحة التحرير)، خلال كل يوم عطلة أسبوعية (الجمعة أو الأحد، حسب البلدان). وخلف هذه المظاهرة الأسبوعية، تختفي أشياء كثيرة، منها : التّيارات، والأحزاب، والجماعات، واللجان، والتّنسيقيات، والتعاون، والتكامل، والمُبادرات، والتقنيات، إلى آخره. وعندما تصبح هذه المُظاهرة شبه مِلْيُونية، تتحوّل دوريتها إلى يومية.

9) كيف نُحَسّن تنظيم الجمع العام ل "حركة 20 فبراير" ؟

يحضر أحيانا إلى الجمع العام ما بين 200 و 300 مواطنين. وغالبا ما يرغب في تناول الكلمة العشرات من الأشخاص. ومن نتائج ذلك، أن الوقت المُخصّص لتدخّل كل شخص، لا يُقبل أن يتجاوز 2 أو 3 دقائق. (40 مُتَدَخّل × 3 دقائق = 2 ساعات). فَتَكْبُر المُدّة الإجمالية الضرورية للإستماع إلى كل المُسجّلين في لائحة المُتدخّلين. الشيء الذي يفرض على كل مُتدخّل أن يكون سريعا في كلامه، وأن يبقى سطحيا في تدخّله. وينتج عن ذلك أيضا أن مُدّة الجمع العام تَرْتَفع إلى قُرابة 4 أو 5 ساعات. فَيُصْبح تَتَبُّع الجمع العام مُرْهِقا للجميع، بل يصبح غير عَمَلِي. زيادة على ذلك، تتوتّر الأعصاب، ويختلف من وقت لآخر بعض الحاضرين أو المُتدخّلين مع مُسَيّر النقاش، أو لا ينضبطون لتسييره. فتحدث بعض مظاهر الفوضى المُقلقة.

ومن مشاكل الجمع العام أن كل شخص يريد أن يسمع كل التدخّلات، ويريد أن يرى كل المُتدخّلين، ويريد أن يُشارك في كل شيء، ويريد أن يعرف كل شيء، وذلك بشكل مُباشر. وهذا الأسلوب غير عَمَلِي، وغير مُنْتِدج، وغير مُمكن. بينما الاسلوب الأنجع، هو الإقرار بأنه **لا يمكن لكل شخص أن يُشارك في إنجاز كل الأشياء**. بل لا بُدّ من **توزيع المهام** أو اقتسامها. كما لا بُدّ من تعميق بعض التّخَصُّصات لتحسين الفَعاليّة. بعد ذلك، يلزم التعاون والتكامل فيما بين مُجمل المُشاركين، وفيما بين مُجمل اللّجان، بهدف دَمْج مَنْتُوج مختلف الفُقُرَقَاء.

لهذا، فإن**عَعَقْقْلَلَنَنَة الجمع العام** تتطلّب ما يلي :

أولا، يجب وضع قانون داخلي لتنظيم النقاش داخل الجمع العام (أنظر وثيقة "حركة 20 فبراير، قانون الجمع العام"، على الموقع "http://LivresChauds.Wordpress.Com").

وثانيا، يجب على المناضلين اللذين يرغبون في تَرشيح أنفسهم لتسيير النقاش داخل الجمع العام أن يَدرُسوا مُسْبقا (أي قبل انعقاد الجمع العام) مُجمل القضايا التي يَفْترضون أنها سوف تُطرح داخل الجمع العام. كما يجب عليهمأن يُهَيّئوا جدول الأعمال المُحْتَمل أو الملائم. ويجب عليهمأن يُعِدّوا خُخُ لاصات مُمْكِنة لاقتراحها في ما يخص كل نقطة من بين نقاط جدول الأعمال (ولو أن تطور النقاش في الجمع العام سوف يفرض بالضرورة تطوير مشاريع تلك الخُلاصات).

وثالثا، وخلال انعقاد الجمع العام، وبعد اتفاق الجمع العام على جدول أعمال مُقترح، يجب تقسيم جدول الأعمال إلى 2 أو 3 قضايا أساسية، لا أكثر. وبعد ذلك، يجب تقسيم الجمع العام إلى 2 أو 3 أوراش مُؤقّتة. وكل ورش يناقش نقطة واحدة فقط من بين نقاط جدول الأعمال. وكل عضو من الجمع العام هو حُرّ في اختيار الورش (أو الموضوع) الذي يَهُمّه أكثر من غيره.

ورابعا، تعمل هذه الاوراش بشكل مُتَوَاز (أي في نفس الوقت). وبعد انتهاء النقاش داخلها، يُحرّر كل ورش تقريرا، أو خلاصة مُفصّلة، حول النقط التي درسها.

وخامسا، يجتمع من جديد الجمع العام بكامله، وتُقدّم له تقارير أو خُلاصات مُختلف الأوراش. وتُصبح خلاصة الجمع العام تَتَكَوّن من تركيب مُختلف الخُلاصات التي أَعَدّتها الأوراش السالفة الذكر.

وبهذا الأسلوب، يصبح الجمع هادءا، عَمَمَ لِيّا، ومُنْتجا. كما أن مُدة الجمع العام تصبح قصيرة (مثلا 2 ساعات بدلا من 5 ساعات). فيرجع المُشاركون في الجمع العام إلى ديارهم بدون إرهاق.

10) كيف تصبح الشعارات المُقترحة مَقبولة ؟

طرح بعض المناضلين أنه يَحِقّ لأي فرد كان، خلال مسيرة "حركة 20 فبراير"، أن يصعد فوق سيارة "الهُهُوندا"، أو أن يأخذ المِيكْكْرُوفُفُون، وأن يصيح بالشعارات التي يُريد. وذلك بدعوى أن كل فرد هو حُرّ في أن يفعل ما يريد. وهذا الرأي خاطيء ومرفوض. لماذا ؟

أولا، لأن هذا الرأي يُبيح الفوضى، ويُوَلّد الخلافات والنزاعات فيما بين المناضلين. كما أن بعض الجماهير، حينما تسمع بعض الشعارات المُتَهَوّرة، فإنها تنسحب من مسيرة "حركة 20 فبراير"، ولا تعود مرة أخرى للمُشاركة فيها.

وثانيا، لأن الشعارات المَنْطُوق بها من فوق المسيرة، يَيَلْلْزَزَم أن تكون مُعَبّرة على آراء، أو على مشاعر، غالبية المناضلين أو الجماهير المُشاركة في "حركة 20 فبراير". ولا يُقبل أن تكون الشعارات المَنْطُوق بها خاصّة بأقَلّية قليلة. كما لا يُقبل أن تكون هذه الشعارات مُعاكسة، أو مُتَنَاقضة، مع آراء غالبيّة "حركة 20 فبراير".

لذا يجب على كل شخص يتوفّر على شعارات جديدة، أو يريد اقتراحها، أو النّطق بها، يجب عليه أن يُقدّم هذه الشعارات إلى اللجنة المُخْتَصّة بالشّشّ عارات. ثم تدرس تلك اللجنة الشعارات المُقترحة. فإذا كانت هذه الشعارات مُنسجمة مع الأرضية التأسيسية ل "حركة 20 فبراير"، آنئذ يَتِمّ قبولها، فتصبح ضمن لائحة الشعارات المُصادق عليها. وإذا ما اختلفت "لجنة الشعارات" حول تلك الشعارات المُقترحة، يَتِمّ اللجوء إلى تحكيم الجمع العام. فإذا صادق عليها الجمع العام، يُصبح مسموحا بترديدها خلال مسيرات "حركة 20 فبراير". أما إذا رَفَضت "لجنة الشعارات" أو "الجمع العام" تلك الشعارات، فإنها تُصْبِح مَرفوضة، أو ممنوعة، أو مُلغَاة. فلا يُسْمَح لأي أحد بترديدها خلال مسيرات "حركة 20 فبراير".

11) ما هو نوع الديمقراطية الذي نريد داخل "حركة 20 فبراير" ؟

يجب الحذر من **الديمقراطية المائعة**، لأنها تُؤدّي إلى الفوضى. والفوضى تُؤدّي إلى الإنهزام. فمثلا يعتقد البعض أن كلّ الأفراد المشاركين في "حركة 20فبراير" هم مُمُتَسَاوُوُن في كل شيء. وهذا اعتقاد مُبالغ فيه، أو خاطىء. فالمُواطنون لا يتساوون في معارفهم، ولا في أفكارهم، ولا في اجتهاداتهم، ولا في تجاربهم، ولا في أفعالهم، ولا في أخلاقهم.

مثلا،في الجمع العام، مختلف الأفراد مُمُتساوون في حق المطالبة بأخذ الكلمة، لكنهم غير مُمُتساوُوُن في مضامين الكلام الذي يَنْطِقُون به. بعض المناضلين يعتقدون أنهم يعرفون كل شيء، وأنهم يفهمون كل شيء، وأنهم يستطيعون فعل كل شيء، بِوَحْدهم. على عكس ذلك، فإن المناضل المُتقدم يظلّ متواضعا، وواعيا بضرورة استماعه لغيره، وواعيا بضرورة **تعاونه وتكامله** مع غيره. المُناضل الذي تقِلّ تجربته النضالية مثلا عن خمس سنوات، يصعبُ عليه أن يتساوى مع مناضل تفوق تجربته النضالية عشرين أو ثلاثين سنة. لكننا في نفس الوقت، **نحتاج جميعا إلى كلّ أنواع المناضلين**، الجدد والقدامى، الشباب والمُمُسِسِنّين، الخُضُ براء وغير الخبراء، المثقفين وغير المثقفين، إلى آخره. ونحتاج إلى **تعاون وتكامل** كل هذه الأنواع من المناضلين.

وهل يمكن أن تكون الديمقراطية سليمة إذا لم يصاحبها إلتزام أخلاقي، وانضباط تنفيذي ؟ كل هذه الجوانب ضرورية،ومُمُكَمّلة لبعضها البعض : التنظيم، والديمقراطية، والإنضباط، والأخلاق، والمباديء، والحرية، والإستقلالية النسبية.

12) هل الانضباط ضروري داخل "حركة 20 فبراير" ؟

يتفق جُلّ مناضلي "حركة 20 فبراير" على أن طبيعة هذه الحركة، ليست جَمْعَوِيّة، ولا نقابية، ولا حِزبية، ولا هي تحالف بين هيئات سياسية، وإنما هي **حركة نضال جماهيري مُشْتَرَك**. ورغم طبيعتها هته، فإنه لا يجوز لأي فرد كان، أن يفعل داخلها ما يريده هو وحده. بل يَتَوَجّب على كل شخص يُشارك في هذه الحركة أن ينضبط لأرضيتها التأسيسية، ولجمعها العام، ولِلِجَانها، ولقراراتها الجماعية.

لنفحص بعض الأمثلة. هل يُعقل مثلا أن يأتي شخص مُحَدّد في "حركة 20 فبراير"، خلال المسيرة الجماهيرية، وأن يُفاجيء الجميع بإقدامه على استفزاز قوات البوليس، أو على ضربهم بالحجارة ؟ في حين أن مثل هذه الأفعال لم تُقْتَرح مُسبقا، لا في الجمع العام، ولا في اللجان، ولم يُتّفَق عليها بتاتا ؟ هل الإفراط في الحماس لدى بعض الشباب يُبرّر مثل هذه التّجاوزات ؟ هل يُعقل أن يأتي شخص (في "حركة 20 فبراير")، وأن يُفاجيء الجميع بإقدامه على نزع صورة الملك من أيدي أحد البَلْطَجِيّة، ثم يُمزقها في الشارع ؟ هل يُعقل أن يأتي شخص، وأن يصعد فوق سيارة "الهوندا"، وأن يمسك الميكروفون، وأن يصيح بشعار مرفوض، أو مُتنازع عليه، رغم أن هذا الشخص يعرف أن غالبية مناضلي "حركة 20 فبراير" ترفض رفع هذا الشعار في الفترة الحالية ؟ وهل يُعقل مثلا، أثناء انعقاد الجمع العام، أن يَقْفِز مناضل مَا على شخص مُحَدّد، وأن يضربه، لأنه يظنّ أن هذا الشخص يُعرقل سير الجمع العام ؟ إلى آخره. إن مثل هذه المُبادرات الفردية تَضُرّ ب "حركة 20 فبراير"، لأنها تُحَرّفها عن مَسَارها العادي، وتُبَذّر طاقاتها، وتُدخلها في مَتَاهات أو مُغامرات غير مُبرمجة، أو غير مَحْسُوبة العواقب.

فكل فعل يتناقض مع الأرضية التأسيسية ل "حركة 20 فبراير"، وكلّ مُبادرة تَتَجَاوز قرارات الجمع العام، أو تُخالف قَرَارات اللجان، تُصبح جُريمة في حق "حركة 20 فبراير". ويجب مُحاسبة الشخص الذي

ارتكبها، ومُعاقبته، ولو رمزيا، عبر نقده علنيا، وعبر توجيه إنذار أو توبيخ إليه. وإذا كَرّر جُرْمَه، يجب طرده من "حركة 20 فبراير"، وربّما التشهير به كشخص فَوْضَوي، أو مُتَهَوّر.

13) كيف تتعامل "حركة 20 فبراير" مع 'تنسيقيات الأحياء' ؟

أحياء مدينة الدار البيضاء كثيرة وكبيرة. وبعض المناضلين يَدَّعُون أنهم يُنظمون "**تنسيقية** في الحي الفولاني"، أو أنهم يُنَشّطون "**تنسيقية** في حي مُعَيّن". ويقولون أنهم سيقومون بنشاط نضالي ما في حَيّهم. وفي الجمع العام، يطلبون من "حركة 20 فبراير" أن تأتي إلى حَيّهم، وأن **تعتمد عليهم** في تنظيم ذالك النشاط.

لكن "حركة 20 فبراير" لا تستطيع، على العُموم، أن تقبل مثل هذه المطالب. لماذا ؟

أولا، لأن "تنسيقيات الأحياء" لا تُعْتَبر إطارات تنظيمية كاملة العُضْوِيّة داخل "حركة 20 فبراير". حيث لم يُقَرّر الجمع العام ل "حركة 20 فبراير" تأسيس هذه "التنسيقية"، أو تسيير تلك "التنسيقية".

و **ثانيا**، لأن "تنسقيات الأحياء لا تنضبط لقرارات، أو لتوجيهات، اللجان المُختصة التابعة ل "حركة 20 فبراير".

و**ثالثا**، لأن الجمع العام ل "حركة 20 فبراير" لا يُراقب، ولا يُحَاسب، "تنسيقيات الأحياء".

و**رابعا**، لأن الجمع العام لا يعرف كل الأعضاء المُنخرطين في هذه "التنسيقية" أو تلك.

و**خامسا** لأن "تنسقيات الأحياء" تَبْقَى مُمُستقلة عن "حركة 20 فبراير"، ولا تنضبط لجمعها العام.

و**سادسا**، لأن "تنسيقيات الأحياء" غالبا ما تكون تابعة لهذا الحزب أو ذاك، وتنضبط لهذا الحزب وليس لغيره، وتُنفّذ توجيهات ذاك الحزب وليس توجيهات الجمع العام ل "حركة 20 فبراير".

و**سابعا**، لأن أهداف أو مناهج "تنسيقية" حي مُحدد لا تنسجم بالضرورة مع أهداف أو مناهج "حركة 20 فبراير". بل يُحتمل أن تَجُرّ "تنسيقية" حي مُعيّن "حركة 20 فبراير" إلى أفعال، أو إلى أحداث، يمكن أن تكون مُتناقضة مع تَوَجُّهات "حركة 20 فبراير". الشيء الذي يمكن أن يُشَكّل خطرا على استمرارية "حركة 20 فبراير".

لهذه الاعتبارات كلها، يمكن ل "حركة 20 فبراير"، في أقصى الأحوال، أن تقبل التنسيق مع "تنسيقية" حي مُعيّن، حول نشاط مُحَدّد في الزمان والمكان، حينما تكون هذه "التنسيقية" معروفة ومُوَثّرة، ومَضبوطة. ولكن في جميع الأحوال، يتوجّب على "حركة 20 فبراير" **أن لا تعتمد كليا على أية "تنسيقية"**، وأن لا تخضع لها، وأن لا تثق فيها بشكل أعمى. بل يجب على لِجان "حركة 20 فبراير" (المُنْتَخبة أو المُعَيّنة من طرف الجمع العام) أن تكون هي المُسَيّرة أو المُدَبّرة الرئيسية لكل نشاط تنخرط فيه.

14) ما هو الأسلوب النضالي الأهم في "حركة 20 فبراير" ؟

بعض الآراء تعتقد أن السبب في ضعف "حركة 20 فبراير" يكْمُن في رَتَابَة، أو في "رُوتِين" مسيرة يوم الأحد. فيقترحون استبدال مسيرة يوم الأحد بمسيرة واحدة خلال كل شهر، أو بمسيرة خلال كل شهرين.

والبعض الآخر يقترح حذف هذه المسيرات. وآخرون يقترحون تعويضها بأساليب نضالية أخرى، مثل أسلوب "حلقات النقاش السياسي في الشارع"، أو يقترحون أسلوب "الإعتصامات"، إلى آخره.

واحترامنا لأصحاب هذه الآراء لا يُلغي حقنا في اعتبار هذه الآراء خاطئة. حيث أن التجربة بَيّنَت أن الأسلوب الأهم في "حركة 20 فبراير" هو مسيرة يوم عطلة العمل الأسبوعية (أي خلال يوم الأحد). كما بَيّنت التجربة أن الدّوْوْرِرِيّة (périodicité) الاسبوعية مُمُلائمة. أمّا الدّوْرِيّة التي تَتجاوز الأسبوع فإنها تُوَدّي إلى ضُعف الإتصالات، أو إلى تَلاَشِي العلاقات. والدّوْرِية الأسبوعية هي الأكثر فعالية في تعبئة الجماهير العاملة أو المأجورة. وتُمكّن هذه الجماهير من التعبير عن طموحات الشعب. فيجب الحفاظ على مسيرة يوم الأحد.

ويمكن في نفس الوقت تحسين فعالية هذه المسيرة، عبر إضافة تعبيرات جماليّة عليها، أو عبر إدخال تَحْسِينات تنظيمية عليها. أما الأساليب الأخرى، مثل "حلقات النقاش في الشارع"، أو "الاعتصامات"، إلى آخره، فيلزم أن تكون ثانوية، أي مُكَمّلَة لأسلوب مسيرة يوم العُطلة الأسبوعية، وليس بَدِيلَة عنها.

وبعض الآراء تعتقد أنه يجب أن يصبح مسار المسيرة ثابتا (أي غير مُتغيّر). (فيقترحون مثلا أن تنطلق دائما المسيرة من "ساحة السراغنة"، وأن تتوجه إلى "ساحة الحَمَمَام"، مرورا عبر طريق 'مَدْيُونَة'). وهذا الاقتراح لا يصلُح لكي يبقى ثابتا، غير قابلا للتغيير. لماذا ؟ لأن هذا الرأي ينسى أن عدد سكان مدينة الدار البيضاء يتجاوز 4 ملايين، وأن طول مدينة الدار البيضاء يبلغ قرابة 25 كيلومتر، وعرضها قرابة 13 كيلومتر، وعدد المُقاطعات في الدار البيضاء يتجاوز 14 مقاطعة. فإذا حصرنا مسيرة يوم الأحد في ساحة واحدة، أو في مسار ثابت، فمن المحتمل أن غالبية سكان الدار البيضاء لن ترى هذه المسيرة، أو لن تُصادفها على مَرّ السنة بأكملها. وعلى خلاف ذلك الاقتراح، فإن تنظيم مسيرة يوم الأحد في مقاطعات متوالية، أي مُتَغَيّرة، هو أسلوب أحسن، ولو أنه أصعب، لأنه يُساعد على الوُصول إلى أكبر نسبة مُمْكِنة من سُكان المدينة.

15) كيف نتعامل مع العناصر البُوليسية أو المُندسّة داخل "حركة 20 فبراير" ؟

(سبق أن تناولتُ بتفصيل هذا المُشكل. أنظر الوثيقة : "حركة 20 فبراير : كيف نتعامل مع العناصر المُنْدَسّة أو المُخَرّبة". ويُمكن تنزيل هذه الوثيقة من الموقع : "http://livreschauds.wordpress.com/").

16) هل يجوز أن تتبنّى "حركة 20 فبراير" القضايا الفردية، أو الشخصية، أو المطلبية، أو الجزئية ؟

بعض المُواطنين يأتون إلى الجمع العام، ويطلبون من "حركة 20 فبراير" أن تُدافع عن مُشكلهم الشخصي، أو عن قضيتهم الخاصة (التي تتجسّد مثلا في مشكل سَكَن مُعَيّن، أو في مشكل أرض، أو عقار، أو في مشكل طرد من سكن، أو طرد من العَمَل، أو مشكل مواطن مع إحدى إدارات الدولة، إلى آخره). فمن الصّعب على "حركة 20 فبراير" أن تقبل مثل هذه المطالب الشخصية. لماذا ؟

أولا لأن "حركة 20 فبراير" لا تعرف هل القضايا المعرُوضة عليها هي عادلة أم لا.

وثانيا، لأن "حركة 20 فبراير" ليست حركة جمعوية، أو نقابية، أو مَطلبية.

وثالثا لأن "حركة 20 فبراير" هي حركة شعبية، أي أنها تهتم فقط بالقضايا التي تَخُصّ الشعب بأكمله، ولا تتحمّل الغرق في قضايا جزئية تَهُمّ فقط مواطنا واحدا، أو تهمّ بضعة مُواطنين. وإذا بدأت "حركة 20 فبراير" تهتم بقضايا شخصية، أو خاصة، أي بقضايا تكون مَحْدُودة، أو جزئية، أو جانبية، فإن "حركة 20 فبراير" سوف تنحرف، في هذه الحالة، عن أهدافها الرئيسية (التي هي "إسقاط الفساد، وإسقاط الاستبداد، وتحقيق الحرية، والكرامة، والعدالة الاجتماعية، لفائدة كل الشعب"). ومن المُحْتَمَل أن يحاول البوليس تحريف "حركة 20 فبراير" عن أهدافها الأساسية، وذلك عبر إغراقها في قضايا محدُودة، أو جُزئية، أو جَانبية، أو شخصية، أو ثانوية.

يمكن للقاريء أن لا يتفق على بعض الأفكار الوردة في هذه الوثيقة، لكن الأهم هو أن تكون هذه الوثيقة قد ساهمت في إثارة النقاش، وتعميقه، بهدف الوصول جماعيا إلى آراء أكثر تقدّما.

عبد الرحمان النوضة.

(حُرّرت الصيغة الأولى في 29 أبريل 2012).